

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٧٧١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبييلة .

التمييز الأول :

التمييز :

التمييز ضده : الحق العام .

التمييز الثاني :

التمييز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

التمييز ضدهم :

١

٢

٣

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ و ٢٠١٥/٣/٣٠ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن
في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى قم (٢٠١٢/١٤٢٢) تاريخ

٢٠١٥/٣/١٨ المتضمن إعلان عدم مسؤولية المميز ضدهم
عن جناية التدخل بالقتل وجناية الشروع بالقتل ووضع المميز (المتهم)
الأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

ويتلخص سبب التمييز الأول بما يلي :-

١. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب والقانون بردها دفع التمييز بتوافر
العذر المحل بحقه بكونه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وفقاً لمعطيات
المادة (١/٣٤١) عقوبات ... رغم أنه من الثابت في بيانات النيابة
ومدلولاتها أن المميز كان في وضع هدد حياته تهديداً حقيقياً ... حيث أشهر
المغدور على المميز فغادر المتهم وصحبه إلى سياراتهم إلا أن
المغدور أخذته العزة بالإثم هو ورفاقه فأحاطوا بالسيارة وبدأوا برمي الحجارة
(دبش) على السيارة فأصاب المميز تلك الحجارة لا بل إن المغدور حاول
ضرب المميز بواسطة أداة حادة في وجهه إلا أن المميز صدّها بيده وجرح
... حيث كان الوضع جداً خطيراً فدافع المميز عن نفسه بأن أطلق عشوائياً
ليبعدهم عنه حتى يتمكن من المغادرة وفعلاً استطاع ذلك ... حيث كان
الهجوم على المميز غير محقق وعلى جانب كبير من الخطورة ويهدد حياة
المميز ... وقد وقع الدفع أثناء وقوع الاعتداء وبالقدر الذي يوقفه ... الأمر
الذي يحقق عدم مسؤولية المميز عن مقتل المغدور وعن إصابة الشاهد
أيضاً .

٢. لم تناقش محكمة الجنايات الكبرى بيانات المميز الدفاعية ... رغم أن البيئة
الشخصية قد تضمنت شهوداً على الحدث نفسه ... حيث إنه وإن كانت
المحكمة غير ملزمة بالأخذ ببيانات الدفاع أصلاً ولا حتى ببيانات النيابة وقد
أمدّها القانون بصلاحيات واسعة في تقدير ووزن الدليل وفي طرحه بعضه
أو كله أو الأخذ به أو تجزئته ... إلا أنه من العدل والقانون بحث بينه الدفاع

سلباً أو إيجاباً خاصة وأن شهود الدفاع في هذه القضية لا تربطهم بالميز أية مصالح أو حتى قرابة .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون طالباً تأييد الحكم الصادر فيها .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً ورد التمييز الأول موضوعاً وتأييد القرار المميز وقبول التمييز الثاني موضوعاً ونقض القرار المميز في شقه المتعلق بالميز ضدهم .

ويتلخص سبب التمييز الثاني بما يلي :-

أولاً : الحكم في شقه المميز مشوب بقصور في التعليل والتسبيب وخلل في تطبيق أحكام القانون ووزن البيانات كما وأنه تأسس على نتائج استخلصت بشكل غير سائغ وغير مقبول .

ثانياً : الحكم في شقه المميز حري بالنقض ذلك أن البيانات المقدمة في هذه الدعوى سيما بيانات النيابة العامة أثبتت وبما لا يدع مجالاً للشك بأن المميز ضدهم هم الذين هياؤا السلاح للمجرم والذي بدوره قام بإطلاق النار على المغدور وحيث إن تهيئة السلاح المستخدم في مقارفة الجرم يعد ضرباً من ضروب التدخل المنصوص عليها في المادة (٢/٨٠) من قانون العقوبات فقد كان يستدعي تجريم المميز ضدهم بجناية التدخل بالقتل وتحديد مجازاتهم قانوناً وعلى سبيل التناوب فقد ثبتت بالبيئة القاطعة أن تواجد المميز ضدهم إلى جانب المجرم كان له الأثر المباشر في تقوية تصميمه وشد أزره بحيث اندفع نحو إطلاق النار على المغدور دونما تردد الأمر الذي يرقى بهذا التواجد إلى مصاف التدخل الجرمي مما يستدعي

نقض الحكم المميز وتجريمهم عن جناية التدخل بالقتل وجناية التدخل بالشروع بالقتل وتحديد مجازاتهم قانوناً .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

- ١.
- ٢.
- ٣.
- ٤.

الـتـهـمـة التـالـيـة :

١. جناية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم
٢. جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهم
٣. جناية التدخل بالقتل وفقاً للمواد (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين
٤. جناية التدخل بالشروع بالقتل وفقاً للمواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين
٥. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهم

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية - وفقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة - أنه وبتاريخ ٢٠١٢/٧/١٠ وعلى إثر خلافات سابقة ومشاكل قديمة بين المغدور والمتهمين وأثناء كان المغدور في حفلة عرس في منطقة طبربور فوجيء بالمتهمين يحضرون بواسطة مركبتين وأعد المتهم الأول سلاحاً نارياً (خرطوش) كان معه في سيارته وهو غير مرخص وبعد مشادة كلامية مع المجني عليه قام المتهم بإطلاق عيار ناري من السلاح الذي أعده على المغدور وأصابه في رأسه وأدى إلى وفاته ، كما أدى إلى إصابة المشتكي الذي كان متواجداً في المكان ، ونتيجة تشريح جثة المغدور تبين أن سبب الوفاة إصابة الدماغ والشريان السباتي بمقدوف ناري نتج عنه نزيف دموي . وقد كان باقي المتهمين مع المتهم الأول يشدون من أزره ويقوون عزيمته ، حيث كان المتهم الثالث يجلس بجوار المتهم الأول في السيارة التي قدموا فيها ، وهو من قام بسحب أقسام البندقية وأعطاهما للمتهم الأول وكان المتهم الثالث يركب بالسيارة ذاتها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق في كافة البيانات المستمعة والمقدمة في هذه القضية وجدت المحكمة أن وقائعها الثابتة والتي استقرت في وجدانها واطمأن إليها ضميرها تشير إلى أنه وبتاريخ ٢٠١٢/٧/١٠ وحوالي الساعة الحادية عشرة مساءً وأثناء قيادة المتهم لإحدى المركبات وبجانبه المتهم وكان المتهم يجلس في الكرسي الخلفي وكان خلفه يسير في مركبة أخرى المتهم وبرفقته عدد من الأشخاص في أحد شوارع طبربور تصادف تواجد المغدور وبرفقته شقيقه المشتكي وصديقهما المشتكي في أحد الأعراس في تلك المنطقة حيث كانوا قد خرجوا من ذلك العرس وشاهدوا المتهمين ، ولوجود خلافات سابقة فيما بين المتهم والمغدور ، قام هذا الأخير ومن معه بإعتراض طريق المتهمين حيث نزل المتهم وقام المغدور بإشهار أداة حادة عليه وحصل نقاش حاد فيما بين المتهم والمغدور ومن معه ومن ثم تطور الأمر إلى قيام بعض الأشخاص

المتواجدين برمي حجارة باتجاه مركبة المتهم ، وعند ذلك رجع المتهم ، إلى المركبة التي يقودها المتهم وقام المتهم بمغادرة المكان ومن معه بواسطة المركبة التي يقودها ، ولدى محاولة المتهم علي بالتحرك بمركبته قام المتهم محمود بالإمساك بسلاح ناري غير مرخص (بمبكشن) كان بحوزته في المركبة وأخرج يديه والسلاح من شباك المركبة وعن مسافة قريبة جداً أطلق عيار ناري باتجاه رأس المغدور فادي فأصابه مباشرة في رأسه وتناثرت بعض الحبيبات المعدنية من جراء إطلاق العيار الناري فأصابته المشتكي ، ومن ثم غادر المتهم بواسطة المركبة التي يقودها المتهم مسرعاً وقام أثناء ذلك بإطلاق أكثر من عيار ناري في الهواء ، ومن ثم جرى نقل المغدور فادي إلى المستشفى والذي ما لبث أن فارق الحياة وتبين بتشريح جثته أن سبب الوفاة إصابة الدماغ والشريان السباتي الأيمن والنزف الدموي الناتج عن الإصابة بمقذوف ناري نوع خرطوش ، واحتصل المشتكي على تقرير طبي يشعر بإصابته وأن مدة تعطيله هي ثلاثة أيام من تاريخ الإصابة وأنها لم تشكل خطورة على حياته ، وعليه جرت الملاحقة .

قررت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها رقم (٢٠١٤/١٤٢٢) تاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين كل من

عن جناية التدخل بالقتل وفقاً لأحكام

المادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات وجناية التدخل بالشروع بالقتل وفقاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٢/٨٠ و ٧٠) من القانون ذاته كون أفعالهم لا تشكل جرماً .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص

وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جنائية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) من القانون ذاته وعملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانته بهذه الجنحة والحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

رابعاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جنائية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات إلى جنائية القتل القصد وفقاً للمادة (٣٢٦) من القانون ذاته ، وعملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريمه بهذا الوصف المعدل .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة الحكم على المجرم عملاً بالمادة (٣٢٦) من قانون العقوبات بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم ، ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل والد ووالدة المغدور أمام كاتب عدل محكمة جنوب عمان المثبت في الشهادة العدلية رقم () سجل عام تاريخ ٢٩/٩/٢٠١٤ قررت المحكمة اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وتخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم إلى النصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف ، وعملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح عقوبته النهائية هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف من تاريخ ١٢/٧/٢٠١٢ ومصادرة السلاح الناري المضبوط وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يرتضِ المتهم (المميز) بهذا القرار فطعن فيه بموجب التمييز الأول .

كما لم يرتضِ مساعد نائب عام الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه بموجب التمييز الثاني .

وعن أسباب التمييز :

وعن أسباب التمييز الأول المقدم من المميز :

وعن السبب الأول ومفاده إن المميز كان في حالة دفاع عن النفس .

وفي ذلك نجد إن المادة (١/٣٤١) من قانون العقوبات عدّت الأفعال التي تعتبر دفاعاً عن النفس دفاعاً مشروعاً ووضعت ضوابطها وشروط محددة في الفقرات (أ ، ب ، ج) منها .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى نجد إن هذا الدفع غير وارد إذ لم تتوافر أي حالة من الحالات التي اشترطتها المادة (١/٣٤١) سالف الإشارة إليها وقد استعرضت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المطلوب هذا الدفع على ص ١٨ وعملت قرارها برد هذا الدفع تعليلاً قانونياً سائغاً وسليماً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم الأخذ بالبيئة الدفاعية .

وفي ذلك نجد إن المستقر عليه فقهاً وقضاءً وما جرى عليه الإجتهد القضائي لدى محكمتنا إن محكمة الموضوع ومتى قنعت ببيئة النيابة وأخذت بها واستقرت بوجودها فإن مؤدى ذلك طرحها البيئة الدفاعية جانباً وعدم الأخذ بها ودون أن تكون ملزمة بتعليلها لعدم الأخذ بالبيئة الدفاعية ومع ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استعرضت البيئة الدفاعية والأسباب والعلل التي دعتها إلى الالتفات عنها وأشارت

إليهما في قرارها وضمنت قرارها فقرات من البيئة الدفاعية ومدى التناقضات التي دعتها إلى استبعادها مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن أسباب التمييز الثاني المقدم من مساعد نائب عام الجنايات الكبرى :
والتي مؤداها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزنها بينات الدعوى وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وفي ذلك نجد إن لمحكمة الموضوع وبمقتضى المادة (٢/١٤٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأخذ بما تقنع به من البيئة وطرح ما عدا ذلك في سبيل تكوين عقيدتها والأخذ بجزئية من الدليل الواحد دون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام استخلاصها لواقعة الدعوى جاء سائغاً ومقبولاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها قرار الحكم .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق صلاحياتها سالف الإشارة استعرضت وقائع الدعوى استعراضاً شاملاً ووافياً وخلصت إلى النتيجة التي خلصت إليها من خلال بينات قانونية ثابتة في الدعوى لها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي عولت عليها في سبيل تكوينها ووفقاً لمبدأ القناعة الوجدانية لقاضي الحكم وبدورنا نؤيد محكمة الجنايات الكبرى في استخلاصها الواقعة الجرمية .

ومن حيث التطبيقات القانونية نجد إن ما قارفه المتهم بإطلاق النار من سلاح ناري (بمبكتشن) مباشرة باتجاه رأس المغدور إنما يشكل السلوك المادي للركن المادي في جريمة القتل ، وأن إصابة العيار رأس المغدور وحدث الوفاة عند ذلك إنما يشكل ذلك النتيجة الجرمية لأفعال المتهم ، وإن سبب الوفاة المتمثل بإصابة الدماغ والشریان السباتي الأيمن والنزف الدموي الناتج عن الإصابة بمقذوف ناري إنما يشكل الرابطة السببية فيما بين فعل المتهم والنتيجة الجرمية التي حصلت للمغدور

وإن ما أتاه المتهم من أفعال تمثلت بإطلاق عيار ناري باتجاه المغدور وإصابته في رأسه إنما يشكل ذلك إرادته الكاملة والواعية في ارتكاب سلوكٍ محظور عليه إرتكابه قانوناً والمتمثل بالقصد العام لجريمة القتل .

وفيما يتعلق بالقصد الخاص لهذه الجريمة المتمثل في اتجاه إرادة الجاني من الأفعال التي أتاه إلى إنهاء الحياة الآدمية للمغدور وهدم كينونته والتي قوامها النية الجرمية ، وحيث إن النية الجرمية أمر باطني يضمرة الفاعل في نفسه ويسعى إلى إخفائه وأن من واجب المحكمة استظهاره وذلك من خلال الظروف السابقة والمعاصرة واللاحقة لإرتكاب الجريمة ومن خلال الأداة المستعملة وكيفية استعمالها فإن محكمتنا تجد بأن قيام المتهم باستخدام سلاح ناري قاتل بطبيعته (بمبكشن) في جريمته وإطلاق عيار ناري عن مسافة قريبة جداً (حوالي متر) مباشرة باتجاه رأس المغدور وهو مكان قاتل من جسم الإنسان وإصابته بهذا العيار الأمر الذي أدى إلى إصابته ووفاته بعد ذلك إنما يدل دلالة قاطعة على توافر القصد الجرمي الخاص لدى المتهم والمتمثل في سعيه إلى إنهاء الحياة الآدمية للمغدور وهدم كينونته الآدمية وذلك بقتله .

وعليه فإن أركان وعناصر جرم القتل المجرد أو البسيط قد توافرت في أفعال المتهم

ومن حيث العقوبة نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المتهم في ظل إسقاط الحق الشخصي .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣ / ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن التمييزي المقدم من المميز ومساعد نائب عام الجنايات الكبرى بصفتنا محكمة موضوع فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون مما يستوجب تأييده .

لذلك نقرر رد التمييزين وتأيد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش

lawpedia.jo